



جامعة درنة
كلية الاقتصاد درنة



دليل إدارة النفايات وتعزيز الاستدامة البيئية

2025

WEBSITE: [HTTPS://BIT.LY/4FZ3Q6Y](https://bit.ly/4fz3q6y)

FK: درنة / جامعة درنة - كلية الاقتصاد

المحتويات

3	لجنة اعداد الدليل
4	الهيكل التنظيمي لكلية الاقتصاد درنة
5	مقدمة
6	شعار الكلية
7	كلمة عميد الكلية
8	نبذة عن الكلية
9	رسالة الكلية
9	رؤية الكلية
9	أهداف الكلية
10	مقدمة الدليل
10	أهداف الدليل
11	الإطار القانوني
11	السياسات العامة
12	آلية فصل النفايات
13	المسؤوليات
13	الإجراءات العملية
13	التوعية والمتابعة
14	الخاتمة

لجنة إعداد الدليل

ت	الاسم	الصفة
1.	أ. محمد مفتاح الحاسي	رئيسا
2.	د. فرج سالم الصوينعي	عضوا
3.	أ. أحمد يوسف المزيني	عضوا
4.	السيد عماد الدين عبد العزيز بومدين	عضوا
5.	السيد ناصر عبد الله الماجري	عضوا
6.	السيد باسط عبد الرحمن حمد	عضوا

الهيكل التنظيمي لكلية الاقتصاد درنة



مقدمة

كانت كلية الاقتصاد في جامعة درنة ولا زالت، المؤسسة التعليمية التي تمثل نقطة الانطلاق لمستقبل واعد مليء بالفرص والتحديات، وتأسست في عام 1991، كأحد أقدم وأكبر الكليات في جامعة درنة، وقد شهدت رحلة تطور مستمرة تعكس التزامنا بالجودة والتميز الأكاديمي.

بدأت رحلة كلية الاقتصاد كجزء من جامعة عمر المختار، لتصبح فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من جامعة درنة، والتي تسعى للريادة في مجالات الاقتصاد والعلوم السياسية وتحقيق رؤية واضحة تهدف إلى تحقيق التميز الأكاديمي والتأثير المجتمعي على المستوى المحلي والإقليمي.

كما تسعى إلى تقديم برامج تعليمية متميزة وبحثية تتماشى مع احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي، مع التركيز على تطبيق التكنولوجيا الحديثة في عملية التعليم وتوفير بيئة أكاديمية ملهمة تعزز من قدرات الطلاب وتطويرهم.

وباعتبارنا جزءاً من المجتمع، تولي الكلية أهمية كبيرة لتعزيز التواصل والتفاعل مع المؤسسات والمجتمع المحلي، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والأنشطة العلمية المتخصصة والمساهمة في تطوير وتنمية المنطقة.

مع التزامنا بقيم الجودة والتميز، وتوجهنا لتحقيق أهدافنا الأكاديمية والمجتمعية، نسعى في كلية الاقتصاد في جامعة درنة إلى تحقيق المزيد من التطور والنجاح في المستقبل، لنكون دائماً عند حسن ظن المجتمع وتطلعاته.

شعار الكلية



- 1991 هي سنة التأسيس
- السنابل باللون الذهبي مستوحاة من شعار الجامعة
- الاعمدة البيانية مع السهم الأزرق في رسومات بيانية، مستخدمة أثناء التحليل الاحصائي والتي تعبر عن حالة المتغيرات الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي
- اعتماد اللون الأزرق لكونه أكثر الألوان المستخدمة في الرسومات البيانية الاقتصادية
- الكتاب المفتوح يعبر عن رسالة الكلية في نشر العلم واكتساب المعرفة

كلمة عميد الكلية

انطلاقاً من رسالتنا في كلية الاقتصاد بجامعة درنة، ووفاء بمسؤوليتنا تجاه بيئتنا ومجتمعنا، نسعى دائماً إلى أن تكون كليتنا نموذجاً يحتذى به في تبني الممارسات المستدامة، والحفاظ على الموارد، وحماية البيئة.

ويأتي هذا الدليل خطوة عملية لترسيخ ثقافة إدارة النفايات وتقليل آثارها السلبية، من خلال تنظيم عمليات الجمع والفرز وإعادة الاستخدام والتدوير، وفقاً للتشريعات البيئية النافذة وبما ينسجم مع المعايير البيئية الحديثة.

إن التزامكم جميعاً — طلاباً وموظفين وأعضاء هيئة تدريس — بتطبيق هذا الدليل هو الضمان الحقيقي لنجاحه وتحقيق أهدافه. أدعوكم جميعاً لأن تكونوا سفراء للوعي البيئي داخل الكلية وخارجها، وأن تعملوا معاً من أجل بيئة تعليمية نظيفة وآمنة وصديقة للبيئة.

مع أطيب التمنيات لكم بالتوفيق في دراستكم وأعمالكم، وآمل أن يكون هذا الدليل خير عون لنا جميعاً لتحقيق بيئة جامعية مستدامة تليق باسم كلية الاقتصاد بجامعة درنة.

د. محسن فرج البرغثي
عميد كلية الاقتصاد درنة

نبذة عن الكلية

كلية الاقتصاد هي احدى كليات جامعة درنة واكبرها من حيث عدد الطلاب، وقد أنشئت كلية الاقتصاد عام 1991م، بموجب قرار السيد أمين اللجنة الشعبية العامة رقم (745) لسنة 1991م، بشأن إعادة تنظيم هيكله الجامعات، الصادر في 18-09-1991 ومقرها الرئيسي مدينة درنة، ضمن ثلاث كليات كانت تابعة لجامعة عمر المختار.

وفي سنة 1994 كانت ضمن جامعة درنة وهي مؤسسة علمية أنشئت بقرار من السيد أمين اللجنة الشعبية العامة رقم (858) لسنة 1994 بمدينة درنة وسميت بجامعة درنة.

وفي سنة 1999 أصدر السيد أمين اللجنة الشعبية العامة القرار رقم 281 لسنة 1999 بشأن إعادة تنظيم الجامعات والقاضي بدمج جامعة درنة مع جامعة عمر المختار لتصبح جامعة واحدة منتشرة بين البيضاء ودرنة وطبرق، وكانت وقتها الإدارة الرئيسية للكلية بمدينة درنة.

وفي عام 2000 طرحت فكرة جامعات الأقسام لتخفيف الازدحام على الجامعات الأساسية وحل مشاكل البيوت الداخلية وغيرها من المشاكل وأصدر السيد أمين اللجنة الشعبية العامة القرار رقم 308 لسنة 2000 والقاضي بإنشاء جامعة درنة لها صفتها الاعتبارية ومستقلة ماليا وتتبع إداريا اللجنة الشعبية لشعبية درنة، وتبعاً لذلك فقد أصدر السيد أمين اللجنة الشعبية لشعبية درنة القرار رقم 35 لسنة 2000 بتشكيل اللجنة الشعبية للجامعة. وفي عام 2005 أصدر السيد أمين اللجنة الشعبية العامة بشأن إعادة تنظيم الجامعات والقاضي بدمج جامعة درنة مع جامعة عمر المختار لتصبح جامعة واحدة.

وفي عام 2015 ونظراً للظروف الأمنية التي مرت بها مدينة درنة والتي بدورها أدت إلى صعوبة تواصل الكلية مع فروعها في مدينة طبرق، القبة، والبيضاء، أصدر رئيس جامعة عمر المختار القرار رقم (132) بنقل الإدارة الرئيسية من مدينة درنة إلى مدينة البيضاء مؤقتاً لحين تحسن الظروف التي تمر بها المدينة، ومع إعلان تحرير مدينة درنة عام 2018 رجعت عمادة الكلية إلى مقرها الرئيسي درنة.

وفي عام 2021 أصدر السيد د. وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 207 لسنة 2021 بشأن فصل فرعي جامعة درنة والقبة عن جامعة عمر المختار ولإعادة تشكيل الجامعة تحت مسمى جامعة درنة لها الصفة الاعتبارية ومستقلة ماليا وإداريا، لترجع إدارة كلية الاقتصاد درنة لمدينة درنة

رسالة الكلية

تهدف كلية الاقتصاد بجامعة درنة إلى إعداد خريجين مؤهلين في مجالات الاقتصاد، والإدارة، والمحاسبة، والتمويل والعلوم السياسية، يمتلكون القدرة على فهم الواقع الاقتصادي المحلي والمساهمة في تطويره، من خلال برامج أكاديمية وبحثية ذات جودة، في بيئة تعليمية محفزة، وشراكات مجتمعية فاعلة، بما يلبي متطلبات سوق العمل ويدعم التنمية المحلية.

رؤية الكلية

الريادة في الأداء الأكاديمي والبحثي وخدمة المجتمع في المجالات الاقتصادية، مع الالتزام بالجودة والتطوير المستمر لتحقيق التنمية المستدامة على المستويين المحلي والإقليمي.

أهداف الكلية

1. تطوير البرامج الأكاديمية لتواكب معايير الجودة، بما يضمن إعداد خريجين مؤهلين قادرين على المنافسة في سوق العمل محليا وإقليميا.
2. دعم البحوث العلمية المرتبطة بالواقع الاقتصادي الليبي، وتوجيه الجهود البحثية نحو التنمية المستدامة.
3. بناء علاقات استراتيجية مع القطاعات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، لضمان مواءمة المخرجات التعليمية مع احتياجات السوق.
4. تطوير البنية التحتية والتقنيات التعليمية وتحفيز أعضاء هيئة التدريس والطلاب نحو التميز الأكاديمي.
5. الالتزام بالتحسين المستمر وتطبيق نظم إدارة الجودة بما يضمن استدامة الأداء الأكاديمي والإداري.

مقدمة الدليل

انطلاقاً من دور كلية الاقتصاد بجامعة درنة في تحقيق التميز الأكاديمي والالتزام بمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع، يأتي هذا الدليل كإطار مرجعي ينظم عملية إدارة النفايات بكافة أنواعها داخل الكلية، بما يحقق بيئة عمل ودراسة نظيفة وصحية وآمنة، وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية السارية، ويؤكد مبادئ التنمية المستدامة ويعزز ثقافة العمل المؤسسي البيئي لدى الطلبة والموظفين وأعضاء هيئة التدريس.

التميز الأكاديمي يبدأ ببيئة مسؤولة

انطلاقاً من دور كلية الاقتصاد في تحقيق التميز، يأتي هذا الدليل كإطار مرجعي شامل. نحن نلتزم بتنظيم إدارة النفايات لتوفير بيئة نظيفة، صحية، وآمنة، تماشياً مع التشريعات الوطنية ومبادئ التنمية المستدامة.

هدفنا ترسيخ ثقافة العمل المؤسسي البيئي لدى الطلبة والموظفين وأعضاء هيئة التدريس.

أهداف الدليل

1. الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية داخل مرافق الكلية.
2. نشر ثقافة الوعي البيئي بين الطلاب والعاملين وأعضاء هيئة التدريس.
3. ضمان الالتزام بالتشريعات الليبية المتعلقة بالنظافة العامة وحماية البيئة.
4. تنظيم عملية فصل النفايات من المصدر لتسهيل إعادة التدوير وتقليل الأضرار البيئية.
5. تعزيز التعاون مع الجهات المتخصصة لجمع ونقل ومعالجة النفايات.

أهدافنا الاستراتيجية الخمسة



الإطار القانوني

يستند هذا الدليل إلى التشريعات الليبية التالية:

1. قانون رقم (13) لسنة 1984 بشأن الأحكام الخاصة بالنظافة العامة، والذي يحدد التزامات الأفراد والمؤسسات في جمع النفايات ووضعها في الأماكن المخصصة، ويحظر الإلقاء العشوائي، ولأئحته التنفيذية التي تحدد المواصفات الصحية للأوعية وآليات جمع وتفرغ النفايات.

2. قانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة، والذي يلزم جميع الجهات باتباع

الوسائل الحديثة للحد من التلوث وإدارة النفايات بطرق صديقة للبيئة، ولأئحته التنفيذية الصادرة بقرار رقم (448) لسنة 2009، والتي توضح إجراءات التعامل مع جميع أنواع النفايات، وخاصة الخطرة والإلكترونية، وتحدد المواصفات الفنية للأوعية والجمع الآمن.

3. قرار رقم (28) لسنة 2019 بشأن لائحة النظافة العامة، والذي ينظم الإجراءات التنفيذية للنظافة داخل المؤسسات التعليمية ويعزز الدور الرقابي والتوعوي.

السياسات العامة

تلتزم كلية الاقتصاد بتطبيق السياسات التالية:

1. تقليل النفايات من خلال الترشيد والاستخدام الأمثل للموارد.
2. إعادة استخدام الملفات والأدوات بقدر الإمكان.
3. الحد من الهدر بتطبيق وسائل عملية مثل الطباعة على الوجهين.
4. فرز النفايات في حاويات مخصصة وتسليمها إلى جهات معتمدة لإعادة التدوير، والالتزام بالمعايير الصحية والبيئية في جمع وتخزين ونقل النفايات.

الاستدامة واجب وطني وقانوني

يستند هذا الدليل إلى صميم التشريعات الليبية لحماية البيئة والنظافة العامة:

 قرار رقم (28) لسنة 2019 بشأن لائحة النظافة العامة، الذي ينظم الإجراءات التنفيذية داخل المؤسسات التعليمية.	 قانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة، الذي يلزم باتباع الوسائل الحديثة للحد من التلوث وإدارة النفايات الخطرة.	 قانون رقم (13) لسنة 1984 بشأن النظافة العامة، الذي يحدد التزامات الأفراد والمؤسسات ويحظر الإلقاء العشوائي.
---	--	--

سياسات الحد من الهدر

مسؤوليتنا تبدأ قبل التخلص من النفايات

1. الترشيد
تقليل إنتاج النفايات عبر الاستخدام الأمثل للموارد.
2. إعادة الاستخدام
استخدام الملفات والأدوات القابلة لذلك مرة أخرى متى أمكن.
3. تغيير السلوك
اعتماد الطباعة على الوجهين للحد من استهلاك الورق.
4. الفرز والالتزام
التسليم لجهات معتمدة بالالتزام بالمعايير الصحية في النقل والتخزين.

آلية فصل النفايات

الالتزام بتطبيق نظام فصل النفايات من المصدر بهدف تسهيل عملية إعادة الاستخدام والتدوير وتقليل الأضرار البيئية. ويتم الفصل وفق الآتي:

1. اللون الأزرق: مخصص للنفايات الورقية والكرتونية، ويشمل ذلك أوراق الطباعة المستعملة، الملفات التالفة، المذكرات القديمة، الصناديق الورقية ومواد التعبئة الكرتونية.



2. اللون الأحمر: مخصص للنفايات البلاستيكية والمعادن الخفيفة، ويشمل ذلك عبوات المياه البلاستيكية، الأكواب وأدوات الطعام البلاستيكية المستخدمة، الأكياس البلاستيكية، العبء المعدنية الخفيفة مثل عبء العصائر والمشروبات الغازية.

3. اللون الأخضر: مخصص للنفايات العضوية، ويشمل بقايا الأطعمة الناتجة عن الكافتيريا أو نشاط الأفراد، أوراق الأشجار والنباتات داخل الحرم الجامعي، وأي مخلفات عضوية أخرى قابلة للتحلل الطبيعي.



4. اللون الأصفر: مخصص للنفايات الزجاجية والمعادن الثقيلة، ويشمل الزجاجات الفارغة مثل زجاجات المياه أو العصائر أو الأواني الزجاجية، بالإضافة إلى بقايا المعادن الثقيلة أو أدوات معدنية تالفة التي تتطلب معاملة خاصة أثناء التخزين والنقل.

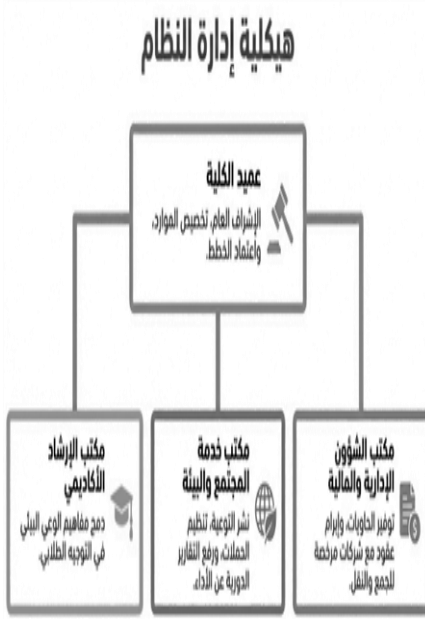
5. اللون الرمادي: مخصص للنفايات الإلكترونية، ويشمل الأحبار المستعملة، بقايا الأجهزة الإلكترونية التالفة مثل الحواسيب والملحقات والأجهزة الصغيرة، ويتم جمعها بشكل آمن في حاويات خاصة بالتنسيق مع الجهات المختصة لإعادة التدوير أو التخلص الآمن.



إن اختيار ألوان الحاويات ليس إلزامياً بنص قانوني محدد، وإنما هو أسلوب تنظيمي متبع لتسهيل الفرز داخل الكلية. ويمكن تعديل الألوان حسب الإمكانيات المتاحة، بشرط وضع ملصقات واضحة وتوعية الجميع بطريقة الاستخدام الصحيحة.

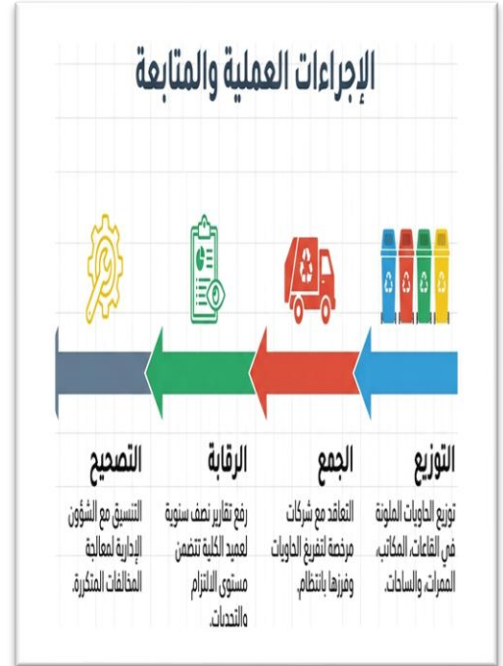
المسؤوليات

- **عميد الكلية:** الإشراف العام على تطبيق الدليل وتخصيص الموارد اللازمة واعتماد الخطط والبرامج التوعوية ومتابعة التنفيذ
- **مكتب الشؤون الإدارية والمالية:** توفير الأدوات والحاويات والعقود اللازمة.
- **مكتب خدمة المجتمع والبيئة:** نشر التوعية البيئية بين الطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس، وتنظيم حملات توعية مجتمعية ورفع التقارير الدورية.
- **مكتب الإرشاد الأكاديمي:** تضمين مفاهيم الوعي البيئي في الإرشاد الأكاديمي.



الإجراءات العملية

- توزيع الحاويات الملونة في جميع القاعات، المكاتب، الممرات، المكتبة، والساحات.
- التعاقد مع شركات مرخصة لجمع النفايات وفرزها وإعادة تدويرها وتفرغ الحاويات بانتظام.
- تطبيق شروط النظافة وفقا للقوانين.
- رفع تقارير نصف سنوية إلى عميد الكلية من مكتب خدمة المجتمع والبيئة، تتضمن مستوى الالتزام والتحديات والحلول المقترحة لمتابعة العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة وفي حال تكرار المخالفات، يتم التنسيق مع مكتب الشؤون الإدارية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.



التوعية والمتابعة

- إعداد لوحات إرشادية.
- إعداد مطويات ونشرات توعوية.

الخاتمة

يمثل هذا الدليل مرجعا تنظيميا يوضح التزامات جميع منتسبي كلية الاقتصاد في تطبيق أفضل الممارسات لإدارة النفايات، بما يدعم مبدأ العمل المؤسسي البيئي ويسهم في تحقيق رؤية جامعة درنة نحو بيئة تعليمية صحية ومستدامة.

نحو بيئة تعليمية مستدامة

يمثل هذا الدليل التزامنا الجماعي بتطبيق أفضل الممارسات البيئية. هو ليس مجرد قواعد، بل هو مساهمة فعلية في تحقيق رؤية جامعة درنة، ودعم لمبدأ العمل المؤسسي الذي يحفظ حقوق الأجيال القادمة في بيئة صحية.

لنبدأ اليوم

الجهة المسؤولة: مكتب خدمة المجتمع والبيئة
الإجراء التالي: للمزيد من المعلومات أو للإبلاغ عن ملاحظات، يرجى التواصل مع المكتب مباشرة.